PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Borsa**
DATE:	**27-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**New Drug Registration Law Ignites Battle between the MoH and the Pharmacists' Syndicate**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

قانون تسجيل الدواء الجديد يشعل الصراع بين «الصحة» و«الصيادلة»

«عبيد»: القانون يرفع أعداد الأدوية منتهية الصلاحية 40%.. والوزارة: لا تراجع عن التطبيق

أدى إصرار وزارة الصحة على تطبيق القانون الجديد لتسجيل الأدوية، إلى اشتعال الصراع بينها وبين نقابة الصيادلة التى لم تشارك فى إعداد القانون.

وقال محيى عبيد، نقيب الصيادلة، إن القانون الجديد سيتسبب فى زيادة المثائل الطبية بنسبة 30%، فى الوقت التى تصنف فيه مصر ضمن قائمة الدول الأعلى تسجيلاً للمستحضرات الدوائية بعدد 14 ألف صنف.

وأضاف عبيد لـ«البورصة»، أن مجلس النقابة الجديد طالب وزارة الصحة، قبل إصدار القرار، بتقديم شرح للصيادلة عن القانون الجديد، ومناقشة عواقبه على أصحاب الصيدليات الصغيرة. خاصة أن القانون سيؤدى إلى تكدس الأدوية فى الصيدليات، وتفاقم أزمة الأدوية منتهية الصلاحية بالسوق، لكن دون استجابة من الوزارة.

ونص القانون الجديد للتسجيل على تقليل فترة تسجيل المستحضرات الدوائية إلى 18 شهراً، بدلاً من فترات تتراوح بين 3 و4 سنوات، بالإضافة إلى زيادة الأشكال الصيدلانية إلى 18 نوعاً بدلاً من 9 أصناف فقط.

وأوضح عبيد، أن وزارة الصحة حاولت التخلص من أزمة طول مدة التسجيل واعتماد تسجيل الأدوية بالتوازى فى الإجراءات بدلاً من التوالى دون مراعاة أصحاب الصيدليات، لافتاً إلى أن القرار يخدم أصحاب سلاسل الصيدليات الكبرى وشركات الأدوية ولا يراعى الصيدليات.

وأشار إلى أن متوسط قيمة الأدوية منتهية الصلاحية قبل صدور القرار فى الصيدليات الصغيرة يتراوح بين 200 و1000 جنيه شهرياً، ما أدى إلى تراكم أدوية منتهية تصل قيمتها إلى 600 مليون جنيه بالصيدليات، ومن المتوقع زيادتها بنسبة 40% حال تطبيق القانون.

كان مجلس النقابة شكّل لجنة لدراسة قانون التسجيل الجديد والتواصل مع وزارة الصحة لتعديله وفقاً لرؤية تضمن حقوق الصيادلة.

محيى عبيد

وقدمت نقابة الصيادلة، الأسبوع الماضي، طعناً أمام محكمة القضاء الإدارى على قرار وزير الصحة رقم 425 لسنة 2015، والخاص بتنظيم تسجيل وتسويق الأدوية البشرية.

وأكد نقيب الصيادلة رفض النقابة القانون لصدوره دون الرجوع للنقابة باعتبارها طرفاً أصيلاً فى إصدار مثل هذه القوانين، مضيفاً: «القانون مخالف لنصوص الدستور المصرى يعدم الرجوع إلى النقابة عند إصداره».

يأتى ذلك فيما قال حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمى لوزارة الصحة، إنه لا تراجع عن قانون تسجيل المستحضرات الطبية، وإنه سيتم التواصل مع نقابة الصيادلة للوصول لصيغة مرضية. موضحاً أن القانون اتبع القواعد العالمية فى تسجيل المستحضرات الدوائية.